

Distr.: General
11 May 2022
Arabic
Original: English



القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن 2391 (2017) المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعن الدعم الذي تُقدّمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة) في هذا الصدد. واتخذ المجلس القرار 2584 (2021) في 29 حزيران/يونيه 2021، الذي جدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك تقديم دعم معزز من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إلى القوة المشتركة على نحو ما أذن به المجلس في القرار 2531 (2020). ويغطي هذا التقرير الفترة من 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 9 أيار/مايو 2022.

2 - وقد أثرت الحالة السياسية والأمنية الشديدة النقلب في منطقة الساحل على تشغيل القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين المسائل الأخرى، أدى عدم اليقين بشأن الجداول الزمنية للعملية الانتقالية في مالي والانقلاب الذي وقع في 23 كانون الثاني/يناير في بوركينا فاسو إلى تباطؤ وتيرة عمليات القوة المشتركة بشكل كبير، ولا سيما في القطاع الأوسط والقطاع الغربي.

ثانيا - تفعيل القوة المشتركة

ألف - معلومات مستكملة بشأن المجال العسكري

3 - أثرت الخلافات المستمرة بين السلطات الانتقالية في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مدى المرحلة الانتقالية على الديناميات بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجعلت تحديد الأهداف المشتركة وتحديد رؤية مشتركة لمستقبل القوة المشتركة محفوفين بمزيد من الصعاب. وأرجئ انعقاد القمة السنوية لرؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي كان



من المقرر عقدها أصلاً في كانون الثاني/يناير 2022، إلى أجل غير مسمى. وتتولى تشاد حالياً رئاسة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما لم يعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي اجتماع للجنة الدفاع والأمن التي تحدد الخطط الاستراتيجية وخطط توفير المعدات التي يخطط قائد القوة المشتركة على أساسها لعملياته. وفي غياب التوجيه الاستراتيجي الرسمي، وضع قائد القوة، اللواء عمر بيكيمو، رغم ذلك خطة لحملة العمليات بالتشاور الوثيق مع رؤساء أركان الدفاع في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع إعطاء الأولوية للقطاعين الغربي والأوسط.

4 - وفي 23 كانون الثاني/يناير، أجبر رئيس بوركينا فاسو، روك مارك كريستيان كابوري، على التخلي من منصبه من خلال انقلاب عسكري. ونتيجة لذلك، لم تشارك كتيبة بوركينا فاسو في عملية كانا 1. ولا تزال منطقة الحدود الثلاثية في القطاع الأوسط، وهي منطقة ذات أولوية لتدخل القوة المشتركة، هي المنطقة الأكثر تضرراً من توسع الإرهاب في منطقة الساحل. وبما أن بلدين من أصل ثلاثة بلدان في القطاع الأوسط يمران بفترات انتقالية سياسية يكتنفها الغموض وينسحبان جزئياً أو كلياً من العمليات، فقد تباطأت وتيرة عمليات القوة المشتركة بشكل كبير.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة المشتركة أربع عمليات استطلاع في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر في القطاع الأوسط: عملية وافو، من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وعملية هاموكارغي، من 15 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2022، وعملية كانا 1، من 2 إلى 4 شباط/فبراير، وعملية كانا 2 من 26 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس. وأفادت القوة المشتركة بأن هذه العمليات الأربع ساعدت على إعادة تأكيد وجودها في القطاع الأوسط وأسفرت عن تأمين محاور النقل الرئيسية.

6 - واشتركت في تنفيذ عملية كانا 1 كتائب تشادية ونيجيرية، ووفقاً لقيادة القوة المشتركة، أدت إلى "تحديد" عدة عناصر إرهابية وتدمير أصول الجماعات الإرهابية في أراضي بوركينا فاسو. واشتركت في تنفيذ عملية كانا 2 كتائب تشادية ونيجيرية وبوركينية في القطاع الأوسط، مما أسفر عن أسر عدة أعضاء من الجماعات المسلحة المتطرفة، سُلموا فيما بعد إلى وحدة الشرطة العسكرية في النيجر.

7 - وفي القطاع الغربي، كثفت القوة المشتركة عملياتها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. وفي كانون الثاني/يناير، نفذت الكتيبة الموريتانية التابعة للقوة المشتركة عملية "القويده" لجمع معلومات استخباراتية بين "انبيكت لحواش" في موريتانيا والحدود المالية.

8 - وفي القطاع الشرقي، قامت القوة المشتركة بدوريات روتينية لردع العناصر المعادية وتأمين محاور النقل الرئيسية على طول المنطقة الحدودية مع ليبيا.

9 - وفي آذار/مارس، وبدعم من القوات الفرنسية، اكتمل تناوب الكتيبة التشادية التابعة للقوة المشتركة المتمركزة في تيرا، النيجر، في القطاع الأوسط.

10 - وظل تسلل العناصر المسلحة الإرهابية وزيادة تنقلاتها داخل المجتمعات المحلية يشكلان تحدياً كبيراً للقوة المشتركة، سواء من حيث تحديد المخبزين المناسبين أو حماية المدنيين أثناء العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت قيادة القوة المشتركة بأن تضارب سلاسل القيادة يشكل عائقاً رئيسياً أمام التشغيل الكامل للقوة. وظل الحصول على معلومات موثوقة ويمكن التحقق منها عن نتائج عمليات القوة المشتركة يشكل أيضاً تحدياً كبيراً. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عقد اجتماعات للتنسيق وتبادل المعلومات بين البعثة وقيادة القوة المشتركة.

باء - معلومات مستكملة عن نشر عنصر الشرطة

- 11 - شارك عنصر شرطة الأمم المتحدة في حلقتي عمل إلى جانب ممثلين عن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعقدت حلقة العمل الأولى، بشأن تقييم تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للقوة المشتركة، الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، في باماكو يوم 7 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 12 - ونظمت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل والوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي (Expertise France) حلقة العمل الثانية التي عقدت في نجامينا في الفترة من 24 إلى 27 كانون الثاني/يناير، بشأن تشغيل عنصر الشرطة التابع للقوة المشتركة. وشاركت شرطة الأمم المتحدة وساهمت في دورات تدريبية بشأن عمل الشرطة القضائية وتطوير وحدات الشرطة العسكرية.

جيم - أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وإطارها المؤسسي

- 13 - في 9 آذار/مارس، عقد الاجتماع الوزاري للائتلاف المعني بمنطقة الساحل افتراضياً، برئاسة الممثل السامي للائتلاف، دجيمي أدوم. وأجرى المشاركون في الاجتماع تقييماً لتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. وأكدوا في الاجتماع مجدداً دعم الدول الأعضاء والشركاء للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة، وأشاروا إلى أهمية تزويد كئائبها بالمعدات المناسبة. ورحبوا أيضاً بتشغيل كلية الدفاع التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط والأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب في أبيدجان. وشدد أعضاء الائتلاف على ضرورة إجراء مشاورات أعمق بين الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، والتنسيق بين المجموعة الخماسية، ومبادرة أكرا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي.
- 14 - وفي 4 نيسان/أبريل، عقد التحالف من أجل منطقة الساحل اجتماعاً في مدريد للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومؤسسات إقليمية أخرى من أجل إجراء مشاورات بشأن أثر المبادرات الجماعية دعماً للتنمية في منطقة الساحل لمواجهة عواقب الظاهر الجوية والمناخية القصوى، وتضخم أسعار السلع الأساسية، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي.

ثالثاً - تنفيذ الاتفاق التقني

- 15 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة توفير مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية، بما في ذلك المنتجات النفطية وحصص الإعاشة، إلى الكتائب الثماني التابعة للقوة المشتركة، وفقاً للاتفاق الثلاثي وقرارات مجلس الأمن 2391 (2017) و 2480 (2019) و 2531 (2020) و 2584 (2021).

مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية

- 16 - في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الثاني/يناير، سلّمت البعثة، عن طريق متعاقد وطني واحد (مالي) ومتعاقدين دوليين اثنين، ما مجموعه 702 684 لتراً من المنتجات النفطية، و 11 381 لتراً

من مواد التشحيم و 84 340 علبة من حصص الإعاشة للربع الأخير من عام 2021، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

17 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، بدأت البعثة الاستعدادات لعمليات التسليم وفقاً لطلبات الدعم الواردة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2021، للربع الأول من عام 2022. وتضمن ذلك 86 300 لتر من المنتجات النفطية و 5 440 علبة من حصص الإعاشة. وبدأت عمليات التسليم في إطار نموذج الدعم المعزز عن طريق المتعاقدين في 11 نيسان/أبريل، وتم تسليم 7 000 لتر من أصل 25 000 لتر من الديزل إلى مقر القوة المشتركة وفقاً لسعة التخزين. وبدأت الاستعدادات للربع الثاني، وستقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه 2022 بتسليم 86 300 لتر من المنتجات البترولية و 8 300 علبة من حصص الإعاشة.

الدعم الهندسي

18 - أكملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بناء خزان للتعبئة ذي جدران صلبة وحفرة للتشبع ومرفقين للمياه والصرف الصحي في مقر القوات المشتركة في باماكو في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بقيمة 16 034,25 دولاراً. وبالإضافة إلى ذلك، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شيدت البعثة منصة خرسانية لخزان الوقود، في مقر القوة المشتركة بتكلفة إجمالية قدرها 1 977,95 دولاراً.

إجلاء المصابين والنقل

19 - أجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تقييماً للأثار المالية المترتبة على توفير الدعم الجوي (الرحلات الجوية الخاصة) لتناوب كتيبة تيرا الثانية في النيجر، التي تتألف من 800 جندي تشادي، والمقرر إجراؤها في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو. وأجرت عملية بارخان عملية التناوب في الفترة من 21 إلى 24 آذار/مارس. وأفادت التقارير بأن 733 جندياً تشادياً من أصل 850 جندياً نقلوا من نيامي إلى نجامينا، ولم ينقل سوى 520 جندياً من نجامينا للعودة إلى نيامي، ثم نشروا فيما بعد في موقع الكتيبة في تيرا 2، النيجر.

20 - ولم تقم البعثة بأي عمليات إجلاء للمصابين، حيث لم تتلق أي طلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المصاعب والتحديات

21 - ظل نقص سعة التخزين في مناطق عمليات الكنائب مدعاة للقلق وأثر على عملية التسليم في الربع الأخير من عام 2021. ولم تقم سوى الكتيبة الموريتانية بوضع سعة التخزين المطلوبة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة حلاً مؤقتاً، بالتعاون مع قائد القوة المشتركة. وفيما يتعلق بحصص الإعاشة الميدانية، استأجرت البعثة عشر حاويات برّادة، وبالنسبة للمنتجات النفطية، نفذت عمليات تسليم جزئية ونقل من شاحنة إلى شاحنة لجميع الكنائب باستثناء الكتيبة الموريتانية.

22 - ولا يزال توفير الإعفاءات الضريبية من جانب الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية محفوفاً بالمصاعب. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء قد التزمت بمنحها هذه الإعفاءات لجميع المواد الاستهلاكية التي تنقل عن طريق سلطات الموانئ والتي يوزعها المتعاقدون مباشرة على الكنائب، فإن حالات التأخير في الوفاء بهذه الالتزامات أدى إلى تأخير تسليم بعض المواد الاستهلاكية المعيشية.

23 - ولمعالجة هذه المسائل، كثفت البعثة، فيما يتعلق بعمليات التسليم في الربع الأول من عام 2022، جهودها في مجال التوعية من خلال التواصل مع قائد القوة المشتركة والسلطات الوطنية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي غضون ذلك، كانت شعبة اللوجستيات بإدارة الدعم العملياتي في الأمانة العامة تعمل على إدراج نقاط تسليم إضافية و/أو مؤقتة بغية ضمان عمليات التسليم دون عوائق.

24 - ولا يزال انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة الإرهابية على طول طرق الإمداد يطرح تحديات أمام عملية التسليم. وأدخلت البعثة، بالتشاور مع القوة المشتركة، طرق إمداد بديلة بدلاً من الطرق المحددة أصلاً، بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022. وفي 25 شباط/فبراير، تعرضت القوات المسلحة البوركينية التي توفر الحراسة الأمنية لقوات القوة المشتركة المتجهة إلى موقع كتيبة دوري في بوركينا فاسو، لتفتيش أرصدة المخزونات، لهجوم شنه عناصر مسلحة مجهولة الهوية على طول الطريق من دوري إلى كايا في بوركينا فاسو. وأفيد بأنه تم تحييد ستة مهاجمين عندما صدّت القوة المشتركة الهجوم، ولكن أصيب عدة جنود.

رابعاً - تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

25 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ومفوضية حقوق الإنسان دعم القوة المشتركة في مجال الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وبناء القدرات، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

26 - وفي الفترة من 11 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، نظمت مفوضية حقوق الإنسان الجولة الثالثة من دورة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة 23 من كبار ضباط مقر القوة المشتركة وضباط الشرطة العسكرية والمستشارين القانونيين (22 رجلاً وامرأة واحدة) من القطاعات الثلاثة. وأجري التدريب بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز حماية المدنيين في حالات النزاع، والمعهد الدولي للقانون الإنساني، والوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي (Expertise France) ورئيس أركان الدفاع للقوات المسلحة الفرنسية. وركز التدريب على المبادئ العامة لقانون النزاعات المسلحة والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن إطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني للقوة المشتركة، وسياق عمليات القوة المشتركة.

27 - وفي الفترة من 13 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو، حلقة عمل حول رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومناصرتها لفائدة 30 ممثلاً من وزارة العدل في بوركينا فاسو ولجنة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني (21 رجلاً و 9 نساء). وواصلت مفوضية حقوق الإنسان تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجالي رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت مفوضية حقوق الإنسان من تواصلها مع كتائب القوة المشتركة ومراكز قيادة القطاعات واضطلعت بأنشطة توعية لفائدة 24 مشاركاً من الكتيبة التي تتخذ من دوري في بوركينا فاسو مقراً لها في 24 تشرين الثاني/نوفمبر؛ ولفائدة 39 مشاركاً من مركز قيادة

القطاعات في تشاد يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر؛ ولغائده 57 مشاركا إضافيا في النيجر يومي 2 و 30 كانون الأول/ديسمبر.

29 - وفيما يتعلق بتشغيل عنصر الشرطة، نظمت مفوضية حقوق الإنسان دورة "استعراض الخبرة المكتسبة" الأولى لإطار الامتثال الذي نفذه عنصر الشرطة في القوة المشتركة. وعقدت هذه الدورة في باماكو في الفترة من 7 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر، وركز 25 مشاركا من القوة المشتركة ووحدات التحقيق الخاصة الوطنية على الجرائم الخطرة، مثل الإرهاب. كما قامت الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وضباط الشرطة العسكرية (الذين تم نشرهم سابقا وحاليا مع القوة المشتركة) بتبادل الأفكار حول سبل تعزيز وتسريع إضفاء الطابع القضائي على ميدان العمليات. وأتاحت الدورة فرصة لتبادل الإنجازات والخبرات والممارسات الجيدة المتصلة بمساهمة عنصر الشرطة في تنفيذ إطار الامتثال. وناقش المشاركون كذلك إدماج المرأة في عمليات القوة المشتركة.

30 - وفي الفترة من 21 إلى 25 شباط/فبراير، دُت مفوضية حقوق الإنسان 40 عضوا، من بينهم 5 نساء، من القوة المشتركة من كل من المقر الرئيسي ومراكز قيادة القطاعات والأمانة التنفيذية على إدارة المعلومات، والعلاقات مع وسائل الإعلام، والإبلاغ المناسب بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة أو الفعلية التي تورطت فيها القوة المشتركة.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة العمل مع السلطات الوطنية في تشاد ومالي والنيجر لضمان المساءلة عن الجرائم الخطرة المنسوبة إلى عناصر من القوة المشتركة.

32 - ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة 18 تقييما للمخاطر بشأن طلبات الدعم التي قدمتها القوة المشتركة، مع التوصية باتخاذ تدابير تخفيف محددة الأهداف. فعلى سبيل المثال، أوصي الجنود ووحدات الكتائب بعقد المزيد من جلسات التوعية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. كما أوصت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بأن تبدأ القوة المشتركة تحقيقات داخلية في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مناطق عمليات الكتائب المالية، وفقا لإجراءات العمليات الموحدة للقوة المشتركة بشأن التحقيقات الداخلية. وكما حدث في الفترات السابقة، أحرز تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التخفيف هذه. وتنتظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، من جانبها، في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المالية، المنتشرة في بعض الحالات إلى جانب أفراد عسكريين أجانب. ولمواصل تعزيز الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، نظمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة دورتين للتوعية لما مجموعه 36 عنصرا من القوة المشتركة (35 رجلا وامرأة واحدة) في باماكو يومي 11 تشرين الثاني/نوفمبر و 11 كانون الأول/ديسمبر 2021.

المصاعب والتحديات

33 - أثرت التطورات السياسية في بعض الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تأثيرا سلبيا على تنفيذ المشروع الرامي إلى دعم القوة المشتركة في تنفيذ مشروع إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، أرجى الاجتماع الثاني عشر للجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي كان من المقرر عقده أصلا من 24 إلى 27 كانون الثاني/يناير،

في أعقاب الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو. وأدى ذلك إلى تأخير تنفيذ التوجيه الخاص بعنصر الشرطة وخطة العمل التي وضعت في إطار حلقة العمل في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن إضفاء الطابع القضائي على ميدان العمليات، وكلاهما كان من المفترض أن تتداول لجنة الدفاع والأمن بشأنهما.

34 - ولا يزال تحديد ما إذا كانت القوات المسلحة المالية تتصرف بقيادة القوة المشتركة وتحكمها أو بقيادة وطنية، ولا سيما عند التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، يشكل تحدياً هاماً للأمم المتحدة في مالي.

خامسا - ملاحظات

35 - لا تزال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مبادرة هامة، ودليلاً على التزام الدول الأعضاء فيها. وهي تكمل الالتزامات المتعددة الأوجه التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة وتستحق دعم المجتمع الدولي. وعلى المدى الطويل، تعتبر الحلول التي تقودها المنطقة والتي ابتكرها أصحاب المصلحة الرئيسيون أنفسهم هي الطريقة الأكثر فعالية لضمان الاستدامة، وإيجاد سلام واستقرار دائمين، والاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تختزنها المنطقة. ويساورني قلق عميق إزاء الحالة الأمنية السريعة التدهور في منطقة الساحل، فضلاً عن الأثر الموهن المحتمل لغموض الحالة السياسية في مالي وبوركينا فاسو وخارجها على الجهود الرامية إلى زيادة تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلاً عن معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار وتحسين الحوكمة.

36 - كما أشعر بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان، وسط تقارير عن انتهاكات مروعة ترتكب ضد المدنيين، لا من جانب الجماعات المسلحة الإرهابية فحسب بل أيضاً، كما ورد، من جانب القوات المسلحة وقوات الأمن في المنطقة. وفي ضوء ذلك، ينبغي لسلطات بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تلتزم دون تحفظ وتكثف جهودها فيما يتعلق بدعم حقوق الإنسان وحمايتها. وهذا يكتسب أهمية لنجاح الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتحسين الأمن وكسب ثقة المجتمعات المحلية. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع قيادة القوة المشتركة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وتخفيف حدتها.

37 - وقد ثبت أن الافتقار إلى توافق في الآراء بين الشركاء والمناحين بشأن آلية الدعم الأكثر فعالية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يشكل عقبة كبيرة أمام تشغيلها. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد للأزمة التي تواجهها منطقة الساحل والحاجة الملحة إلى التحرك الآن، أعربت أنا ورئيس المفوضية الأفريقية، خلال المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عقد مؤخراً في نيويورك في 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، عن التزام منظميتنا، وبالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالشروع على نحو مشترك في تقييم استراتيجي بهدف البحث عن سبل لتعزيز الدعم المقدم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة وغيرها من مبادرات الأمن والتنمية والحوكمة في منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى توفير الموارد المستدامة. وسيتولى هذا التقييم الاستراتيجي فريقاً مستقلاً رفيع المستوى معني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، يرأسه رئيس النيجر السابق، محمدو إيسوفو. وإنني أتطلع إلى نتائج هذا التقييم المستقل وما زلت مقتنعة بأن العمل معاً أمر بالغ الأهمية للتغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في منطقة الساحل.

38 - ومن الأهمية بمكان حل الأزمات السياسية في مالي وبوركينا فاسو بغية استعادة النظام الدستوري في كلا البلدين في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتأمين جداول زمنية توافقية للعمليات الانتقالية، وأحث السلطات الانتقالية في كلا البلدين على التعاون الكامل مع الجهود الإقليمية الجارية. وسيوفر الاستقرار السياسي المجال للتعجيل بعمليات الإصلاح السياسي الرئيسية، بما في ذلك العمليات المتوخاة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويعتبر إحراز تقدم في عملية السلام في مالي أمرا أساسيا لتعزيز الاستقرار في المنطقة.
